

## النظافة العامة وتأثيرها على صحة المواطن



**الحامي الدكتور بول مرقص \*\***  
رئيس مؤسسة «جوستيسيا»  
استاذ محاضر في الجامعات  
ومعهد الحمارة



**القاضي في منصب الشرف**  
**الدكتور الياس ناصيف\***  
مستشار لدى مؤسسة  
«جوستيسيا»

هي تلك التي يوكل أمر معالجتها. وجنّب أضرارها إلى الدولة والادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات والمجالس الإختيارية. وسواها من المؤسسات التي تهتم بالشأن العام.

وقد تطوّر وضع الصحة العامة والإعنتاء بها مع الزمن إلى أن جرى تأسيس الوزارات والإدارات التي أوكل إليها الاهتمام الصحي على المستوى العام. جنّباً للأضرار المختلفة. التي قد يتعرض لها المجتمع الإنساني بشكل عام. وتؤثر بالتالي على الصحة العامة وصحة المواطن وحياته.

ويلاحظ ما توليه الدول من الأهمية للمحافظة على الصحة العامة. وما تنشئه من وزارات وإدارات عامة لهذه الغاية. كوزارة الصحة العامة. ووزارة البيئة. والمجالس الصحية في الأفضية والمحافظات. والتفتيش الصحي. وإنشاء المختبرات العامة. وحملات التوعية. والتطعيم ضد الأمراض المعدية. وسواها. وهكذا أصبحت الصحة العامة. وصحة المواطن. هدفاً رئيسياً تسعى إليه الدول. جنّباً لما لا تخمد عقباه. فيما لو تفشت الأمراض والأوبئة بسبب إهمال النظافة والصحة العامة



وحماية المواطنين. فأى فائدة جنّيتها المجتمعات والأفراد من كل الأعمال والطموح في التقدم والإرتقاء في ما لو تعرضت صحة الإنسان. وبالتالي حياته للفيروسات والأمراض والوفاة.  
فماذا ينفع الإنسان لو ربح العالم كله وخسر نفسه؟

إن المخاطر التي كانت تهدد الصحة العامة في الماضي. أقل بكثير مما يهددها في الوقت الحاضر. وذلك لبساطة حاجات الإنسان في الماضي وقلة حاجاته. ولكن كلما تعقدت الحياة الإنسانية وازدادت حاجاتها. ازدادت المخاطر التي تهدد البيئة. وبالتالي الصحة العامة. ولعل ذلك يعود. مع الزمن. والتقدم الحضاري. إلى كثرة حاجات الإنسان ومتطلباته. وما يتبعها من البحث عن الوسائل الكفيلة بإشباع هذه الحاجات. إلى تفاعل أكثر بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها. ومع إزدياد تعقيدات حياة البشر وتطور حاجاتهم. بدأت تتعقد متطلبات الصحة العامة. وتدفع بالمجتمعات والدول إلى تدارك ما قد ينتج عن التقدم الحضاري من مشاكل صحية.

وإذا كان الإنسان القديم قد عاش في رغد في بيئته الطبيعية الطيبة. فإنه في الوقت الحاضر يعاني من تلوث الهواء والمياه ومن السماد والأدوية والمركبات الكيماوية التي تدخل في المواد الغذائية والثمار وسواها. وهذا ما يؤثر سلباً على صحة المجتمعات. ويستدعي تدخل الدول والمجتمعات والأفراد لحماية البيئة والصحة العامة من الأوبئة والأمراض. ولقد عقدت في هذا السبيل. بين الدول. معاهدات ومؤتمرات. إنضم لبنان إلى الكثير منها. حول حماية الطبيعة والبيئة البرية والمائية والبحرية. كحماية البحار من التلوث. وحماية الهواء والبيئة في أثناء النزاعات المسلحة. وسواها من الإتفاقيات. وهي كثيرة. وعلى مختلف المستويات.

وقد كان لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة. دور مهم في السعي إلى حماية البيئة والصحة العامة. وتوجيه المؤتمرات والمعاهدات في هذا السبيل. مما يجسد الإهتمام الدولي بحماية الصحة العامة.

هذا على الصعيد العام. أما على الصعيد الوطني المحلي. فمن المعلوم أن الدولة اللبنانية كسواها من الدول أنشأت المؤسسات والإدارات التي تهتم بالصحة العامة ومنها وزارة الصحة العامة التي تعنى بالحفاظ على الصحة العامة ورفع مستواها وذلك بتأمين الوقاية من الأمراض. ومعالجة المرضى المحتاجين والإشراف على المؤسسات الصحية الخاصة وإعداد المقترحات بالتشريع والتعديل في القوانين والأنظمة المتعلقة بكافة حقول الصحة العامة.

ووزارة البيئة التي تتولى بالتنسيق مع الإدارات المعنية:

- إعداد سياسة عامة ومشروع وخطط طويلة ومتوسطة المدى في كل ما يتعلق بشؤون البيئة وإستعمال الموارد الطبيعية وإقتراح الخطوات التنفيذية لتطبيقها ومراقبة التنفيذ.

- وضع الدراسات التفصيلية للخطط الواجب إتباعها للمحافظة على المحيط ومكافحة التلوث مهما كان مصدره. وبالأخص النفايات والمياه المبتذلة وملوثات الهواء. والتسربات إلى المياه الجوفية ومياه الشفة



والري. وذلك بعد القيام بإجراء مسح شامل للمنشآت القائمة على الشاطئ أو في الداخل. والتي تشكل نفاياتها خطراً محتملاً على البيئة.

- إعداد التشريعات وإقتراح المواصفات والمقاييس وتحديد المعايير اللازمة لضمان نوعية المحيط الحياتي وكيفية معالجة الأخطار البيئية الناجمة عن الصناعة والزراعة والتوسع المدني بمختلف أشكاله.

- تحديد الشروط البيئية والأثر البيئي للترخيص بإنشاء المصانع والمعامل والمناطق الصناعية والمزارع الحيوانية ومزارع الدواجن. والكسارات والمقالع والمرامل والمناجم ومصانع الزيت. والمدافن.

- تحديد شروط استعمال الشواطئ البحرية والنهرية بما يضمن حماية البيئة.

- تعميم ترسيخ مفهوم غايات التربية البيئية بالتعاون مع الجهات المختصة في القطاعين العام والخاص.

- المشاركة في إعداد الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة. المشاركة في وضع الخطط الوقائية لمجابهة الكوارث والأضرار وكافة أشكال التلوث التي قد تنجم عن الطبيعة أو بفعل الحرب وخلافه.

- المساهمة في وضع خطة السلامة والصحة والبيئة وبالاشتراك مع الجهات المعنية من إدارات رسمية وهيئات وجمعيات شعبية.

- إجراء الفحوص والتحاليل المخبرية الدورية لتحديد نسب تلوث الهواء والترية ومياه الشفة والري ومياه البحر والأنهر والبحيرات. وسواها من المهام المتعلقة بالبيئة والمؤثرة في الصحة العامة.

ناهيك عن الكم الهائل من التشريعات والقوانين والتعاميم والمراسيم والقرارات المتعلقة بالصحة العامة. التي صدرت ولا تزال تصدر منذ عهد الإنتداب إلى اليوم. وهي ما لا يتسع المجال لبحثها في هذا المقال.

فنكتفي بذكر بعضها. جهة ما يتعلق بوقاية الصحة العمومية. ومعاينة المواد الأجنبية عند ورودها إلى لبنان معاينة صحية. والمعاينة الطبية الجسدية لأصحاب المهن. وتنظيم القواعد الصحية العامة. والتعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة. وسلامة الملاحة البحرية ومراعاة الأسباب الصحية في السفن. وإتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من بعض الأمراض. وإنشاء مجالس صحية

\* القاضي في منصب الشرف. أستاذ القانون المدني في كلية الحقوق جامعة الحكمة. الدراسات العليا. ومؤلف موسوعة الشركات التجارية وموسوعة العقود المدنية والتجارية ومجموعة المصرفية والعقود اللدولية.

\*\*محام في الإستئناف. دكتور في القانون. مؤسس مكتب جوستيسيا للمحاماة www.justiciabc.com. أستاذ في جامعة القديس يوسف.



### يضم المستشفى الأقسام التالية:

قسم العمليات (٥ غرف)، قسم الأطفال، قسم الصحة، قسم الجراحة، قسم الولادات، قسم الأشعة، المختبر، قسم غسيل الكلى، قسم الإنعاش والعناية المركزة، قسم تمثيل القلب، قسم جراحة العيون، الصيدلية، قسم الجراحة النسائية، قسم العناية بالأطفال الخدج، قسم الطوارئ، قسم تفتيت الحصى، إقامة اليوم الواحد والعيادات الخارجية.



وضع حجر الأساس ٢٠٠٠



افتتاح المستشفى ٢٠٠٩



وضع حجر الأساس للتوسعة ٢٠١٧

وسواها من المقترحات غير المتفق عليها. فالنظريات كثيرة والإتهامات بالفساد أكثر. والكلام كثير. أما العمل فيكاد يكون منعهداً. الحصاد كثير والفعل قليلون. وأصبحت النظريات في وادٍ والواقع في وادٍ آخر. وكأننا في وقت لهذه الجهة يصح فيه المثل الشعبي القائل: اسمع تفرح جرب تحزن. أو أن جهنم مفروشة بالنوايا الطيبة. أو أننا في وقت يقال فيه أجمل الكلام ولكنه يعاني أسوأ التنفيذ. فليس المهم أن ينعم الوطن والمجتمع بأحدث التشريعات. بل المهم والأهم هو تطبيق وتنفيذ القوانين. وأن ما يميز بلداً متقدماً عن بلد نامٍ هو تطبيق القوانين وتطويرها بما يخدم مصالح البشر. وتوجيه غاياتها وفلسفتها نحو حقوق الإنسان وسعادته ورفاهيته. وإستعداد المواطنين لإحترام القوانين وتطبيقها بطيبة خاطر.

من المعلوم أن الدول المتقدمة تجني من النفايات ثروة. وجّلنا يعلم أن من بين المقترحات التي تم تداولها للتخلص من النفايات هو بيعها إلى دولة أخرى. أما الدول النامية. ومنها لبنان. فنفاياتها كارثة. ومن شأنها أن تفتك بالصحة العامة. وتجلب الأمراض الخطيرة والمميتة. ومنها الأمراض السرطانية. بحيث أصبح المواطنون مهديين بالموت من جراء تفاقم معضلة النفايات.

والمؤتمرات والندوات والمناظرات. على أعلى مستويات. المرئية منها والمسموعة التي تتحدث عن معالجة كارثة النفايات. كثيرة. ويخيل إلى من يسمعها أو يحضرها أن الحل المثالي قريب جداً. فالمسؤولون لا يعجزون بل يبدعون في إقناع المواطنين أنهم على وشك وضع الحلول الملائمة. وفي أقرب وقت ممكن. ولكن لا شيء من ذلك في الواقع العملي. ولم تعد تجري النظريات والآراء إذ فقد المواطن الثقة بأقوال المسؤولين الذين لم يهتدوا إلى طرق التنفيذ بعد.

ويحضرنا قول لشاعر قلّت موارده. ولم يعد لديه ما يهديه إلى حبيبة. فعمد إلى الإتكال على بلاغة عباراته علها تغني عن تقديم هدية تليق بالواجب. فأنشد قائلاً:

لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعف النطق إن لم تسعف الخال.  
غير إنه إذا كانت متانة العبارة وقوة البيان. وروعة الكلمة يمكنها أن تعطي أهم النتائج في التخاطب بين العشاق. لأنها تعبير عن الروح والعواطف. فهذا الأمر لا ينسحب على الحياة العادية اليومية. التي يتوجب على الدولة تأمينها لمصلحة المواطن الذي يتوق إلى رؤية خطط وأعمال ومعالجات واقعية. تؤمن له الصحة والسعادة بدلاً من معسول الكلام الذي لا يغني ولا يوصل إلى نتيجة عملية.

حفاً إنها لكارثة ترمي بنقلها على صحة المواطن في لبنان. كغيرها من الكوارث التي يعاني منها. فعسى أن تأتي الحكومة الحالية بعد ما نالت ثقة المجلس. بالحلول الناجحة لحماية صحة المواطن. ولتجاوز سائر المعضلات والكوارث كالكهرباء والفساد وسواها إنطلاقاً من إستعدادها للعمل. وقد أطلق عليها تسمية حكومة العمل. وصدق نواياها وغاياتها.

والأمل ما يزال موجوداً. فما أضيّق العيش لولا فسحة الأمل. فعسى أن يتحقق. وتقترن أقوال المسؤولين بأفعالهم.

في المحافظات. وشروط الوقاية الصحية في المطابع. وإنشاء المدارس للمراقبة الصحية في وزارة الصحة العامة. وتحديد طرق الفحص الجرثومي للمياه. وشروط استيراد بعض المأكولات من الخارج. والقانون المتعلق بالمحافظة على النظافة العامة (قانون منفذ بالمرسوم رقم ٨٧٣٥ تاريخ ١٩٧٤/٨/٢٣). وإنشاء وتنظيم ومراقبة مصارف الدم. وتنظيم مهنة المراقبة الصحية. وإنشاء مناطق ومراكز صحية. وتنظيم أخذ الأنسجة والأعضاء البشرية لحاجات طبية وعلمية. وتحديد الشروط والمعايير الصحية والفنية لإنشاء المختبرات الطبية العامة. وشروط إدخال الأدوية والمواد الطبية المرسله هبات إلى المؤسسات الإجتماعية المجازة بممارسة نشاطها من وزارة الصحة. وإنشاء مؤسسات عامة لإدارة مستشفيات وزارة الصحة العامة (قانون رقم ٥٤٤ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤). والإهتمام بالطوارئ الطبية. وتنظيم المسالخ. وفرض شروط صحية على محلات بيع اللحوم. وتنظيم إستثمار المياه والمربطبات المعبأة في أوعية. وسواها من التشريعات المتعلقة بالصحة العامة وحماية المواطن. وهي كثيرة. وما ذكر منها هو على سبيل المثال وليس الحصر. حتى ليخيل إلى المطلع عليها. أن لبنان هو بلد نموذجي في تشريعاته لجهة ما يتعلق بالصحة العامة.

ولكن أين الواقع من هذا كله؟ وهل لبنان فعلاً هو على هذا المستوى الراقي من المسائل المتعلقة بتنفيذ متطلبات الصحة العامة وحماية المواطن؟

إنه لمن المؤسف والحزني. وحتى غير المعقول هذا الوضع الذي يمر به لبنان في الظرف الحالي بالرغم من الغزارة في تشريعاته الصحية. فنشتان ما بين التشريعات من جهة. وتنفيذها من جهة أخرى. وشتان ما بين النظريات والواقع الحقيقي. فالواقع هو أن لبنان. ومنذ أعوام عدة. ولا يعرف إلى متى. يبرز تحت مشكلات صحية خطيرة. صنف على أثرها في أدنى مستويات التصنيف الصحي. على أثر تعرضه لكارثة النفايات التي ملأت الشوارع والساحات والطرق والأماكن السكنية والمكبات العشوائية. والإخفاق في المعالجات غير الناجحة. والمطامر غير الصحيحة وغير الصحية. وتلوث نهر الليطاني. والكوارث البيئية المختلفة. والتي لا أمل لتاريخ اليوم بحل هذه المعضلة. في ضوء المقترحات المختلفة. والمتضاربة وغير المستقرة. ومنها إنشاء المحارق

